الأمم المتحدة

A/58/185/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١١٧ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

مسائل حقوق الإنسان

تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاانتقائية والحياد والموضوعية

تقرير الأمين العام*

إضافة

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في قرارها ٥٦/١٥٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وقرارها ٥٧/٢٠٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن يعد تقريرا شاملا عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاانتقائية والحياد والموضوعية، مع الأخذ بوجهات نظر الدول الأعضاء. كذلك، قررت الجمعية مواصلة النظر في المسألة في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البند المعنون ''مسائل حقوق الإنسان''.

٢ - وعملا بالفقرة ١١ من هذين القرارين، دعا الأمين العام الدول الأعضاء، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، إلى تقديم مقترحات وأفكار عملية من شأنها الإسهام في

* قدمت هذه الإضافة في وقت متأخر حرصا على أن يعرض على الجمعية العامة جميع ما تقدمه الحكومات من معلومات لها صلة بالموضوع.

221003 221003 03-54254 (A)

دعم الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التعاون الدولي على أساس مبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية.

٣ - وحتى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان قد ورد رد من حكومة الجماهيرية العربية الليبية، صدرت نسخة منه في تقرير الأمين العام (A/58/185) . وإذ طلب الأمين العام موافاته بردود إضافية، كرر في مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، دعوته إلى الدول الأعضاء، أن تقدم مقترحاتها وأفكارها العملية. وفي ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ردا من حكومة الاتحاد الروسي يرد نصه في الجزء الثاني أدناه.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[جنيف، ٣ آب /أغسطس ٢٠٠٣]

اعتبارات عامة

٤ - يولي الاتحاد الروسي اهتماما كبيرا لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ويؤيد ما يرد في إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما في عام ١٩٩٣ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، من وجهات نظر مفادها أن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد أو ذاك قد تشكل مصدر قلق مشروع يساور المجتمع الدولي. غير أننا نرفض في نفس الوقت رفضا قاطعا أي ازدواجية في المعايير، ونرفض تسييس قضية حقوق الإنسان واستغلالها لممارسة الضغوط في العلاقات الدولية.

٥ - ونحن نؤمن بأن مناقشة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقرب ما بين البلدان وتعزز إقامة تعاون بناء في المجال الإنساني، مع إيلاء المراعاة الواجبة لخصوصية كل البلدان والمناطق، واختلاف ثقافاتها وتقاليدها السائدة في هذا المجال.

٦ - وقد شدد الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا على ضرورة أن يتخذ من اللاانتقائية والحياد والموضوعية، المبادئ التوجيهية للإعمال الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. واليوم، تكتسب هذه المبادئ معاني جديدة بعد أن أعلن الأمين العام اعتزامه تعميم عنصر حقوق الإنسان في جميع مجالات نشاط الأمم المتحدة.

أساليب عمل لجنة حقوق الإنسان

٧ - بادئ ذي بدء، نؤكد موقفنا بأن كل محاولة ميكانيكية أو تقنية لإصلاح لجنة حقوق الإنسان، لن تؤدي إلى أي نتائج ملموسة، ولن تساهم في زيادة فعالية عملها، ما لم تتخذ جميع الأطراف المعنية تدابير تكفل عدم إقحام الاعتبارات السياسية في التعاون الحكومي الدولي في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة، عدم إقحامها في إطار عمل اللجنة.

٨ - ويساور الاتحاد الروسي قلق مما قدم في الآونة الأخيرة من مقترحات تصنف الدول بمقتضاها بين دول ''ذات سجل مثالي''وأخرى ''مذنبة''من حيث امتثالها لمعايير حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب استيفاء شروط إضافية من جانب الدول التي تترشح لنيل العضوية في لجنة حقوق الإنسان. فمبادرات من هذا القبيل، هي في اعتقادنا، مبادرات لا تصب في صالح تعزيز التعاون البناء والمتكافئ بين الدول فحسب، بل وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - وقد أشار الجانب الروسي مرارا وتكرارا إلى أن مركز الوفود يجب احترامه على نحو دقيق كلما اتخذت قرارات بشأن نظام داخلي لدورة من الدورات، بما في ذلك عند توزيع الوقت المخصص لتلاوة البيانات. فمن المنطقي إلى حد بعيد أن يتولى أعضاء اللجنة الذين انتخبوا لعضويتها وفقا للإجراءات المتبعة، ممارسة حقهم الأولي في أخذ الكلمة أثناء دورات لجنة حقوق الإنسان، وهي المنتدى الحكومي الدولي الذي يضم عددا محدودا من الأعضاء. فكل محاولة لتقيد مشاركة أعضاء اللجنة في أعمال دوراتها حتى وإن كانت بتقصير الوقت المخصص لتلاوة البيانات بهدف توفيره لفائدة المراقبين، إنما هي محاولات لنسف مركز الوفود.

١٠ - ونحن نعتقد أيضا أنه ليس من الصواب في شئ، تغيير جدول الأعمال. فقد أثبتت التجربة الماضية أن جدول الأعمال الحالي هو أنسب ما يراعي مصالح مختلف الدول ومجموعات الدول.

١١ - وقد تأكد من الممارسة الفعلية أثناء الدورة العادية للجنة، أن الوقت المخصص لمناقشة أساليب عملها ليس كافيا البتة. والفكرة التي نرى في هذا الصدد أنها جديرة بالاهتمام، إنشاء آلية دائمة لاستشارتها بشأن أساليب عمل اللجنة تتخذ مثلا شكل فريق عامل تابع للجنة يعنى بتعزيز أساليب عملها، يكون مفتوح باب العضوية ويجتمع في الفترات الفاصلة بين دورة وأخرى. وسيكون بالإمكان في جلسات يعقدها فريق كهذا، التفرغ للنظر في مسألة تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

١٢ - وسيمثل، حسب اعتقادنا، الارتقاء بمستوى الحوار بين المشاركين في دورة اللجنة وإجراءاتها الخاصة ، أحد المهام الرئيسية المندرجة في الجهود الرامية إلى زيادة فعالية أساليب عمل اللجنة. ونحن ننصح في هذا الصدد بالإبقاء على الممارسة المتمثلة في تخصيص اجتماعات لعرض تقارير المقررين الخاصين، والممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين، مع ترك الباب مفتوحا لعقد جلسة لطرح الأسئلة والرد عليها. ثم أنه ينبغي للأمانة العامة أن تحيل إلى الدول المعنية قبل انعقاد الجلسة بفترة كافية، الأجزاء التي تخصها من التقارير المتعلقة بالإجراءات الخاصة التي تتضمن إشارات إلى تلك الدول، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالاستفسارات المتصلة بحالات فردية والردود عليها. وهذا ما ينطبق على حد سواء على ما يتعلق بموافاة الدول المعنية بالتقارير المتعلقة بالزيارات القطرية التي يقوم بها القائمون على الإجراءات المواضيعية أو المتعلقة خصيصا ببلد بعينه.

أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

١٣ - أعرب الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا عن موقفه بأن إقامة وتعزيز الحوار والتعاون بين الدول في إطار آليات الأمم المتحدة القائمة في مجال حقوق الإنسان، يجب أن يمثلا محط التركيز الأساسي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. فنحن نعتقد أن أحد المهام الأولية لهذا المكتب، يجب أن يكون تعزيز الآليات التقنية لتقديم المساعدة والمشورة بغية تضييق الفجوة الفاصلة في مجال توفير الحماية القانونية للأفراد بين بلد وآخر من البلدان التي تختلف مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويتوفر في جميعها الحد الأدنى من القدرات في مجال حماية حقوق الإنسان. ونحن نرى في نفس الوقت، أنه لا ينبغي ألا تفرض هذه المساعدة فرضا على الدول وألا تكون مشروطة بتحقيق مكاسب سياسية.

١٤ - ويحيط الاتحاد الروسي علما مع الارتياح بما حققه المكتب في الآونة الأخيرة من تقدم لإيجاد توازن بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى. فالمكتب لم يكن يولي اهتماما في العادة للمجموعة الثانية من الحقوق. ونحن نأمل أن تترجم جهوده المبذولة للتشجيع على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة الحق في التنمية، إلى مضامين محددة، مما يمكن، دون شك، من زيادة مراعاة مصالح مختلف مجموعات البلدان ويزيد من إعلاء شأن المكتب.

١٥ - وثمة متسع لزيادة تحسين فعالية أنشطة المكتب، وبخاصة في مجالي الإدارة وانضباط الموظفين. ذلك أننا نقف حائرين أمام أساليب العمل التي ينتهجها بعض القائمين على الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، أو بالأحرى ما تنتهجه الوحدات المعنية في الأمانة العامة بتقديم الخدمات لأنشطة المكتب. فقد تعددت في الآونة الأخيرة الأمثلة على توجيه

استفسارات ونداءات عاجلة لدول بناء على معلومات يبدو جليا أنها لم يتم التأكد من صحتها سلفا. وأحيانا ما تكون هذا الاستفسارات والنداءات تكرارا لغيرها، أو ما تتجاوز حدود ولايات الإجراءات الخاصة. ونحن نعتبر أن هذه ممارسة غير مقبولة، لأنها تنسف سلطة الإجراءات الخاصة وتحد من ثقة الدول الأعضاء في عمل المكتب. كما أن الاتحاد الروسي ساوره في الآونة الأخيرة، قلق من أساليب عمل بعض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، التي تتخذ مبادرات تتجاوز نطاق ولاياتها.

١٦ - ومما يثير انزعاج الجانب الروسي بوجه خاص، أن المعلومات السرية التي ترد على المكتب بموجب الإجراء الذي أنشأه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨)، تحال إلى شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة في نيويورك لتصبح موضوعا ينظر فيه الفريق العامل المعني بالبلاغات الذي تشكله لجنة وضع المرأة في كل دورة من دوراتها العادية.

١٧ - وقد ذكر الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا أن هذه الإجراءات التي يتخذها المكتب ليس لها سند قانوني يسندها وهي لا تزيد سوى من حدة المواقف الصدامية التي، ميزت في الآونة الأخيرة ، للأسف، أنشطة الفريق العامل المعني بالبلاغات.

١٨ - وفيما يتعلق بالمسائل الملحة الأخرى المتصلة بأساليب عمل المكتب، نشير إلى أن القلق لا يزال يساورنا إزاء عدم احترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في تعيين موظفي المكتب والاعتماد المفرط لميزانية المكتب على التبرعات التي تقدمها مجموعة ثابتة من المانحين. فهذه الحالة تحد من شأن المكتب كجهاز مستقل وحيادي، ينسق التعاون العالمي في مجال حقوق الإنسان.